

دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال

الدكتور هشام عميد

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الأول- سطات

ملخص:

إن الحديث عن التدبير الترابي وفق الآليات التي تشتغل بها المقاولات الخاصة والمنظمات التجارية والخدمات لا زال في مراحل التأسيس بالنظر إلى جينية الفكرة وصعوبة تجاوز العوائق التي ترتبط بضعف تدبير الوحدات الترابية، وهذه العوائق تتوخى مزيدا من الاستثمار في الموارد البشرية الجماعية والانفتاح على تجارب القطاع الخاص وبعض الشركاء الذين لديهم إلمام بالأعمال الميدانية وتجربة في إعداد الدراسات والبرامج المتعلقة بالتدبير الحديثة في الإدارة والمالية وتوظيف الكفاءة من الموارد البشرية، قصد الوقوف على المكونات الحقيقية للتراب وتحليل خصائصه وكل ما يزخر به من ثروات وفرص الاستثمار التي تشكل قاعدة أساسية في انطلاق مسار التنمية المحلية.

حيث يعتبر المجال الترابي الأرضية الخصبة والمناسبة، التي تمنح فرص تطوير طرق التدبير التقليدية للشأن العام المحلي، كما يعطي إمكانيات أخرى من أجل البحث وإيجاد آليات حديثة للاعتماد عليها من أجل الارتقاء بالفعل العمومي الترابي وتجويده، واعتماد وتجويد هذه الآليات كفيل بترسيخ الحكامة الجيدة في التدبير الترابي.

The Role of Modern Mechanisms for Territorial Management and Marketing in Ensuring Territorial

Competitiveness

Prepared by: Hicham Aamid

doctor in Public Law and Political Science

Hassan I University – Settat

Summary :

Discussions regarding territorial management—modeled on the operational mechanisms of private enterprises and commercial or service-oriented organizations—remain in their nascent stages. This is due to the concept's novelty and the difficulty of overcoming obstacles linked to the suboptimal management of territorial units. Addressing these challenges requires greater investment in local human capital and openness to private sector expertise. It also necessitates collaboration with partners experienced in fieldwork and the development of studies and programs focused on modern administrative, financial, and human resource management practices. Such efforts aim to accurately assess the territory's components, analyze its characteristics and wealth, and identify investment opportunities that serve as the foundation for local development.

The territory itself offers a fertile environment for modernizing traditional approaches to local public affairs management. It provides opportunities to explore and implement innovative mechanisms that elevate the quality of territorial public action; adopting and refining these mechanisms is essential for embedding good governance within territorial management.

تقديم:

أمام التحولات الكبرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ميزت السنوات الأخيرة، وأمام حجم التحديات والرهانات الجديدة التي يعرفها المغرب، وجدت الدولة نفسها مدعوة ليس فقط لمتابعة جهودها في مجال التنمية وتطوير التجهيزات الأساسية، بل أيضا للقيام بمهام أخرى ذات أهمية خاصة وهي تشجيع وتقوية الإدارة المحلية بشقيها المعينة في إطار التبعية واللامركزية والمتمركز والمنتخبة في إطار اللامركزية.

إذ يبدو في الآونة الأخيرة أن الخطاب السياسي والإداري المغربي، قد عرف بنية مفاهيمية جديدة التي أبانت عن عهد جديد، ونوايا حقيقية للإصلاح الإداري والمؤسساتي، تمثلت في خطاب جديد يرتكز على قيم الحكامة، والتنمية، وهو ما تمت ترجمته في سلسلة متواصلة ومتكاملة من القوانين والأنظمة والمؤسسات ذات العلاقة بهذا الإصلاح، هذا الأمر الذي ساهم في خلق ديناميكية جديدة، أفضت إلى تجديد الهياكل والقوانين وخصوصا داخل الوثيقة الدستورية لسنة 2011.

ولتحقيق التنمية الشمولية المستدامة والمنشودة أصبحت المراهنة أكثر من أي وقت مضى على المستوى الترابي، أو ما يسمى بالمقاربة الترابية للإشكال التنموي. ولا شك أن هذه الريادة وهذا الاهتمام جاء بعد أن أثبتت المقاربة المركزية فشلها وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات التنمية الحقيقية.

حيث يعتبر المجال الترابي الأرضية الخصبة والمناسبة، التي تمنح فرص تطوير طرق التدبير التقليدية للشأن العام المحلي، كما يعطي إمكانيات أخرى من أجل البحث وإيجاد آليات حديثة للاعتماد عليها من أجل الارتقاء بالفعل العمومي الترابي وتجويده، واعتماد وتجويد هذه الآليات كفيل بترسيخ الحكامة الجيدة في التدبير الترابي.

إن الحديث عن التدبير المجالي للجماعات الترابية والمرافق التابعة لها وفق الآليات التي تشتغل بها المقاولات الخاصة والمنظمات التجارية والخدمية لا زال في مراحل التأسيس بالنظر إلى جنيئية الفكرة وصعوبة تجاوز العوائق التي ترتبط بضعف تدبير الوحدات الترابية وضعف التجارب المتراكمة على مستوى الجماعات في تعاملها مع البرامج والمشاريع ذات التدبير التقني والجديد على الوحدات الإدارية المحلية، وهذه العوائق تتوخى مزيدا من الاستثمار في الموارد البشرية الجماعية والانفتاح على تجارب القطاع الخاص وبعض الشركاء الذين لديهم إلمام بالأعمال الميدانية وتجربة في إعداد الدراسات والبرامج المتعلقة بالتدبير الحديثة في الإدارة والمالية وتوظيف الكفاءة من الموارد البشرية، وخاصة الدراسات والبحوث الحديثة المتعلقة بالتدبير الترابي/المجالي قصد الوقوف على المكونات الحقيقية للتراب وتحليل خصائصه وكل ما يزخر به من ثروات وفرص الاستثمار التي تشكل قاعدة أساسية في انطلاق مسار التنمية المحلية، وهذا الانتقال في العمل بالجماعات بهذه الآلية عنصر أساسي في التأسيس لعمل منظم واحترافي يقوم على التشخيص والتخطيط والتسويق الدقيق لمختلف الحاجيات والموارد التي تميز المجال الترابي للجماعة.

وقصد الإحاطة بالجوانب المفاهيمية والإجرائية للموضوع عمدنا كمقاربة التوصيف المنهجي التالي:

خصصنا هذه الدراسة لطرح إشكالية حاولنا من خلالها تبين مفهوم الآليات الحديثة للتدبير الترابي، ودورها في ضمان تنافسية المجال؟.

هذا ما يسمح بالطرح المجدد لسؤال الاستمرار في مقابل القطيعة، ولأسيما حينما يتعلق الأمر بمحاولة فهم التحولات المتعاقبة الحاصلة في الديناميات الترابية.

لذلك، تستدعي مقاربة الموضوع الانطلاق من أسئلة العمل الآتية:

- هل يساهم التشخيص الترابي والتخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية المجالية؟

- وكيف يمكن لآليات التدبير الترابي ضمان تنافسية المجال؟

ضمن هذا المنظور، وبغاية بناء موجهات مفاهيمية ومنهجية مساعدة:

سينصب المحور الأول: حول دور التشخيص الترابي والتخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية المجالية. والمحور الثاني: حول وظيفة اليات التدبير الترابي في ضمان تنافسية المجال.

المحور الأول: التوظيف الاجرائي لألية التشخيص الترابي والتخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية

الفقرة الأولى: اعتماد الية التشخيص لتحقيق الفعالية الترابية

أولاً: التشخيص الترابي: المفهوم والتنظيم الإجرائي

1- مفهوم التشخيص الترابي

يعد التشخيص الترابي للمجال من أهم آليات تطوير وتنظيم السياسة الترابية، نظرا لدوره الكبير في تحديد مظاهر الخلل في المجال الترابي، ويمكن تعريف التشخيص الترابي بكونه مجموعة من العمليات الميدانية والعملية تنصب حول جرد وتحليل مكونات المجال الجغرافي للجماعة الترابية وخصائصها، والبحث عن الفرص التي تبين مؤشرات القوة والضعف، فالتشخيص يمكن اعتباره عملية تواصلية بين التراب والفاعلين فيه حيث يتم من خلاله عقلنة العلاقة بين مكونات التراب والإنسان وذلك عبر دعم حرية التعبير عن حاجتهم اليومية، وهذه الحاجيات هي التي تكون محل دراسة تتم عبر التوافق بين مختلف الآراء لبناء تصورات تشاركية تساهم في تنمية المجال المعني، كما تعتبر فرصة للتداول الواسع للمعلومات بين الفاعلين من جهة والسكنة والهيئات العمومية من جهة أخرى، بهدف خدمة تصور واقعي وتشاركي للتنمية³⁷⁵².

ولهذا فهو يقوم على عرض كم هائل من المعطيات المستخلصة من المجال والتي تبين مميزات الخصائص الجغرافية ومختلف التفاعلات القائمة بين الفرد والتراب للمساهمة في تأسيس تصور واقعي المستقبل للجماعة يترجم الى مشاريع وبرامج تخدم الساكنة، وإذا كان التشخيص إنتاج إنساني مرتبط بأنشطة وتاريخ واهتمامات الساكنة ورافد من روافد التنمية، فإن مكانته في سلم التنمية هي التي حفزت الدولة على الاعتماد عليه، واعتبرته من الدوافع التي تتأسس عليها السياسات العمومية في الإدارة الجماعية باعتبارها عملية متكاملة تترجم اختيارات الساكنة المعبر عنها في الانتخابات الجماعية وتترجمها الى برامج واقعية وقابلة للتنفيذ، وهنا يمكن الإشارة الى نموذج Nimby بفرنسا³⁷⁵³.

2- مكانة التنظيم الإجرائي للتشخيص في تحقيق أهداف الإدارة الجماعية

يحتل الجانب التنظيمي³⁷⁵⁴ في اعداد الدراسات المتعلقة بالتشخيص الترابي مرتبة متقدمة في نجاح البرامج التنموية بالنظر إلى الأهمية التي يشكلها التشخيص الترابي في إعداد أرضية سليمة تتأسس عليها برامج ومشاريع هادفة تستجيب لتلك الحاجيات المعبر عنها في نتائج التشخيص الترابي، والوقوف على هذه الحاجيات المعبر عنها يتطلب اعتماد البحث الميداني والاهتمام بالقطاعات الأكثر أهمية.

أ- إنجاز الدراسات المتعلقة بالتشخيص

إن دراسة التشخيص ينطلق من كيفية تناول وتحليل المعطيات والمنهج الذي يسلكه الباحث في الاطلاع على المجال الترابي والتعرف على حقيقة التراب ومميزاته ومكوناته، والمنهج هو مجموعة من الإجراءات الذهنية والإدارية والقانونية التي يستعملها الباحث للوصول إلى المعلومة، والعملية في مجملها تتركز على البحث الميداني الذي يتطلب من الفرق التقنية الانتقال إلى مختلف النقاط الجغرافية للجماعة، سواء في الأحياء أو المؤسسات في المراكز الحضرية، أو الخروج لعين المكان في القرى والمناطق الجبلية

3752 - محمد السطحي، التشخيص الترابي للمجال، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 140، ماي - يونيو 2018، ص 104.

3753 - احتجاجات تيمبي NIMBY بفرنسا جاءت نتيجة معارضة السكان في هذه المقاطعة بسبب الأضرار البيئية الناتجة عن تلوث بعض المصانع واثارها السلبية على الساكنة المحلية، وهي احتجاجات جاءت نتيجة عيب في التشخيص الترابي لتلك المدينة بالنظر إلى أثر الاختيارات غير الصحيحة لنوعية بعض الاستثمارات ذات النتائج السلبية على البيئة وحياة السكان مما أدى إلى احتجاجات السكان على تلك المصانع.

3754 - المقصود بالتنظيم هو منهجية وطريقة العمل التي تقوم بها الهيئة المكلفة بإعداد التشخيص. من حيث الموارد المعتمدة ونوعيتها ومدى استثمار التجارب التي لديها في ميدان الإحصاء التطبيقي والتواصل مع الهيئات المدنية، وكذلك الإمكانيات التي تستخدم في جمع وإحصاء المعلومات.

والصحراوية والفلاحية للجماعات القروية، أي الوقوف على مكونات التراب ومعاينته، وهذه العملية يتم رصد مختلف الخصائص المتعلقة بالتراب والعمل على استخراج نقاط القوة والضعف التي تميز التراب 3755.

وللوقوف على المنهج المعتمد في هذه الدراسة تطرقنا إلى الدراسات الغربية التي استخدمت مجموعة من المناهج في مجال التشخيص الترابي منها : منهج هويتني 3756 withny ومنهج ماركيث Marquis ومنهج جود سكيثش And Scates Good ، ولعل أبرز المناهج التي يمكن الاعتماد عليها والاستعانة بمضامينها في البحث الميداني هو منهج جود سكيثش And Scates Good الذي يركز على المنهج التجريبي / التاريخي لكونه يعتمد على دراسة الحالة ودراسة النمو والتطور 3757.

والمناهج الأقرب إلى الاعتماد في هذه الدراسة ويستجيب للمقاربة التي يقوم عليها التشخيص في جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمجال والسكنة، نجد منهج «جود سكيثش» حيث يعالج الارتباط الذي يجمع بين تاريخ المجال الترابي ومكونات البيئة الجغرافية للجماعة المعنية بالدراسة ومختلف التفاعلات التي تحدث بين البيئة العامة والفاعلين فيها، فالإحصاء الشامل والمحكم للمعطيات يتطلب معالجتها وفق تحليل هذا المنهج من حيث ترتيب عناصر الدراسة وتحليل المعلومات وجمعها وفق جذاذات لتقييم شامل لمختلف المعطيات المتعلقة بكل قطاع على حدى 3758.

إن الهدف من المنهج هو ضبط آليات البحث النموذجي لتحقيق الغاية منه، فالتشخيص الترابي ينصب حول مجال جغرافي يتميز بتعقيدات تتحكم فيه خصوصيات سواء المتعلقة بالجغرافية أو السكان أو في علاقتهم بالإدارة، فالغاية تتمثل في تكوين بنك للمعلومات محلي يوفر ما تم جمعه من معطيات حول استقصاء مختلف مكونات المجال، فالتشخيص الجيد للمعطيات يساهم في تقديم معلومات دقيقة تكون جوهر بناء المشاريع الترابية للإحاطة بمختلف الإشكالات المطروحة ومواجهة عدد من السيناريوهات والتحديات والفرص في المجال والصعوبات التي يمكن أن يواجهها الفريق التقني في الميدان التجاوز الإكراهات العملية 3759.

ب- الاعتماد على الأولويات في التشخيص الترابي

إن دراسة المواضيع والمجالات تبدأ من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية بالنسبة للجماعة مراعاتاً لتوجهات الدولة وبناء على مميزات التراب وطبيعة المجال وحجم الفرص ومستوى التحديات المتوفرة فالتقاسم العام يتأسس حول كيفية إيجاد دعائم وفرص تحقيق التنمية، وكيفية بناء نموذج تنموي يقوم على استغلال الفرص الكامنة في المجال لتحقيق النتائج بشكل يضمن استمرارية الإدارة في الرفع من ادائها، فموضوع التنمية هو المحور الأساسي الذي تتمحور حوله هذه الدراسة وإن كانت تتطلب توفير إمكانيات وتوظيف آليات معينة، فالمرافق الجماعية التي يتم الاستشارة والاستعانة بمساهماتها يتم وفق أجندة محددة مسبقاً وبناءاً على برامج موجه تنصب حول الالتقاء في الأداء، وهذه الالتقاءية تتجلى في حجم البرامج التي يتم إعدادها والمساهمة في تنفيذها من طرف الفاعلين والمندخلين والشركاء المهتمين بتنمية التراب المحلي، وهي مساهمة تهدف إلى دعم المرافق المحلية في نجاح عملية التنمية، وتجاوز إشكالات التمويل والدعم الفني والتقني والخبرة في تنفيذ الإصلاح وفق الأهداف المسطرة.

إن من بين المشاكل التي تأخر عملية التنمية المحلية هي صعوبة تعريف الأهداف بشكل دقيق في القطاع العام وكيفية تنفيذها في الإدارة الجماعية، إلى جانب تراكم مشاكل التنافس حول من له السلطة في التدخل وممارسة الاختصاصات الإدارية بين القانون

3755 - مجلة جغرافية المغرب المرجع على الموقع التالي: www.tanmia.ma.com

3756 - هذا المنهج : يعتمد على التجربة في قياس آثار المتغيرات المختلفة من خلال البحث المسحي لمختلف المتغيرات سواء الجغرافية أو الاجتماعية أو البيئية، كما يقوم على دراسة المجتمع وظواهره ونمطه والعلاقات القائمة بين أفرادها انطلاقاً من اللحظة الراهنة.

3757 - مصطفى الناصر وتنين مقال حول فن البحث العلمي منشور على الموقع WW.Veecos.Net

3758 - مصطفى الناصر وتنين، نفس المرجع، ص 3

3759 - جواد عواطف، دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية، أكادال، السنة الجامعية، 2007-2008، ص 19

والواقع، والصراعات السياسية وضعف الانسجام داخل المجالس الجماعية، وهذه المشاكل تبين بجلاء خصوصيات الممارسة السياسية في الجماعات والتي تعطي صورة سيئة عن تدبير الشأن العام³⁷⁶⁰.
بقدر ما توجد التحديات تكون أيضا الفرص المتاحة والمشجعة على القيام بمجموعة من الإجراءات لوضع تصورات معينة حول التنمية، وهي من المجالات القابلة لاستيعاب التدخلات من أجل إعداد المجال إلى مستقطب للاستثمار ومنتج للثروة، وذلك باستغلال الفرص الموجودة التي يتوفر عليها من حيث تنوع المجال وطبيعة المناخ ونوع التضاريس التي تختلف من جهة ترابية إلى أخرى وأحيانا داخل نفس الجماعة، وهذا التنوع في مكونات المجال يمنح فرص مشتركة لكل الفاعلين الخواص مؤسسات الدولة على استغلالها بمبادرات واستثمارية تجعل من مكونات المجال ثروة يمكن استغلالها وتحويلها إلى إنتاج مشترك يعود بالنفع على الساكنة والجماعة والتنمية بصفة عامة³⁷⁶¹.

ثانيا: مدى مساهمة التشخيص في بناء سياسة عمومية جديدة حول معالجة التراب

إن الغاية من برمجة الدراسات المتعلقة بالتشخيص الترابي قبل إعداد أي برامج ومشاريع ترابية كان يهدف بالأساس إلى تقييم ما تم إنجازه من برامج وربط السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة بالمعطيات والمعلومات المتوفرة بالتراب الجماعي، وذلك لبناء تصورات منسجمة للتنمية تجيب عن حاجيات التراب في إطار التأسيس السياسية تديرية جديدة تقوم على نوع من الالتقائية بين مختلف الفاعلين.

1- بناء وتقييم البرامج العمومية عبر التراب الجماعي

إن قيام أي دراسة المجال من مجالات السياسات العمومية للدولة يرتبط بعنصرين أساسيين الأول ينطلق من تقييم عام لما تم التوصل إليه من إنجازات واخفاقات للمرحلة السابقة والثاني يتأسس على متغيرات مرحلية توقعية لفترة مستقبلية، ووفق هذين العنصرين يمكن الحديث عن سياسة عمومية تأخذ بعين الاعتبار واقع ومستقبل الإدارة أو القطاع المعني، ولذلك فالدراسات المتعلقة بالتشخيص تعالج هاذين العنصرين من خلال:

أ- بناء السياسات العمومية في التراب الجماعي

يعتبر التشخيص الترابي مرحلة أساسية في بناء السياسات العمومية محليا ووطنيا نظرا للمعلومات والمعطيات الحقيقية التي يمكن تقديمها للفاعلين العموميين وأصحاب القرار مركزيا، وتشمل الدراسة مختلف ما تم رصده وما تم الوقوف عليه من طرف الإدارة الجماعية واللجان التقنية العاملة بالميدان³⁷⁶²، ولهذا فالنتائج المستخلصة تشكل العمل الأساسي الذي تبنى عليه المشاريع والبرامج المستقبلية للجماعات ومرافقها وأفق تنميتها، وعلى إثر هذا تتأسس منطلقات وتوجهات السياسات العمومية وأولوية البرامج والمشاريع المراد إنجازها محليا ووطنيا، فاللقاءات التواصلية التي تقوم بها الهيئات المكلفة بالتشخيص داخل التراب الجماعي تساهم في التعريف بحجم الموارد والإمكانيات التي يمكن الوقوف عليها حسب كل قطاع بناء على الأهداف التي تطمح الدولة إلى تحقيقها من وراء الدراسة³⁷⁶³.

وبناء على هذا فإن بناء السياسات العمومية يقف على مدى النتائج والخلاصات التي قدمتها مختلف اللجان التقنية والهيئات المشرفة على جمع واستسقاء المعلومات والبيانات إلى المعنيين بمستقبل التراب عن الإمكانيات العامة للمجال حسب القطاعات ذات الأولوية في البرامج المستقبلية، وبالتالي فإن تحقيق أهداف العملية يتطلب تعاون مع الفاعلين والمشرفين على اللجان والفرق

3760 - عبد الله شنفار، الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة (مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 19، السنة 2001، ص 37).

3761 - المخطط الجماعي للجماعة الحضرية المدينة تطوان المخطط الحضري، ديسمبر 2009، ص 10

3762 - التشخيص تم التنصيص عليه في إعداد المخطط الجماعي في (قانون 08-17) وفي البرنامج الجماعي في قانون (13-114).

3763 - Projet de gouvernance locale au Maroc diagnostic territorial participatif de la Commune Rurale d'Ahlaf, (Province de Bas Slimane), version provisoire, février 2008, avec la participation de USAID, p. 8

التي تشتغل على هذه الدراسة، والتي تقتضي شراكة وتعاون بين السكان من جهة والسلطة المحلية وأعوامها وممثلي السكان والهيئات المدنية من جهة أخرى 3764.

إن دراسة وتحليل المعطيات البيانية من حيث الكم والكيف والنوع والصنف يهدف إلى تبسيط وتوضيح ما تم الوقوف عليه من معلومات وإحصاءات بشكل دقيق في شكل نماذج ومصفوفات مبرمجة وهي تقدم مجموعة من المعلومات المتعلقة بالفرص المتوفرة في التراب الجماعي ونوع الأشغال والخدمات، والتي تحتاج إلى برمجتها في مشاريع جماعية باعتبارها مطالب ملحة وضرورية للسكان كما تتكون المعطيات المحصاة من دراسات حول خصوصية السكان، ونمط العيش وكيفية الإنتاج، وكل ما يتعلق بالحاجيات الآتية والمستقبلية، فالتشخيص إحصاء وتحليل شامل للمعطيات المجالية ودراسة استشرافية تهدف لإيجاد حلول لمجموعة من الإشكالات المتعلقة بكيفية إعداد سياسة تنموية ناجحة 3765.

ب- تقييم البرامج والمشاريع العمومية المنجزة عبر التراب الجماعي

إن التقييم الموضوعي للبرامج والمشاريع التي تم اعتمادها من الناحية العلمية يبين محدودية النتائج لغياب دراسات محلية تتأسس عليها هذه البرامج، وهذه الدراسات لم تسلك الإجراءات التي اعتمدت وطنيا ودوليا خاصة الدراسات التي حققت تجارب ناجحة على مستوى التجارب الأوروبية والتي تجسدت في بعض قوانين الاتحاد الأوروبي، وخاصة في قانون التوجيه الأوروبي رقم 3766/2001/C/42 الذي حث أعضاء ودول الاتحاد الأوروبي على اعتماد معايير التقييم الموضوعي للتنمية في التشخيص الترابي، وذلك بمساعدة مجموعة من مراكز الدراسات التي تنشط في هذا المجال، ومنها مركز الدراسات للموارد والتنمية المستدامة في فرنسا (CERD)، الذي ساهم في تكريس وتطبيق نموذج بحث على أهمية التشخيص الشامل للموارد، وهذا التوجه جعل من التقييم البيئي إلزامي في التخطيط والتنمية الترابية في دول الاتحاد الأوروبي 3767.

وقد حددت وزارة البيئة في فرنسا خمسة معايير أولية يتم الاعتماد عليها في إعداد التشخيص وتحضير مشاريع التنمية المحلية استجابة للمعايير الجديدة التي وضعتها الأمم المتحدة في مجال التدبير المندمج للتراب الذي يجمع بين استغلال التراب والحفاظ على البيئة من خلال:

- ✓ انتقاء المشاريع التي تراعي الاستثمار الأخضر.
- ✓ نهج استراتيجية الابتكار والتطلع إلى الاستثمار النظيف.
- ✓ إدماج كل الآليات الخاصة باحترام البيئة في التشخيص.
- ✓ اشراك الهيئات المدنية في مراحل التخطيط المحلي.
- ✓ الحرص على شفافية التداول الكامل للمعلومات بين مختلف الفاعلين.

ومن خلال هذا التوجه الأوروبي اعتمد المغرب في جماعاته الترابية ومؤسساته العمومية على سياسة مندمجة في إدماج هذه الأسس من خلال العمل على إدماج الإجراءات الأساسيةية للمحافظة على البيئة سواء من حيث تفعيل النصوص القانونية أو من حيث

3764 - سمية المساعدي، صناعة القرار المحلي بين رهان الحكامة المحلية وإكراهات التنمية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات السنة الجامعية 2007-2008، ص 77

3765 - Alexandre Provost. Méthodologiques pour la réalisation de diagnostic territoriaux au Qurher (Centre universitaire de forntation en environnement. Université de Sherbrooke). Sous la direction de René Rochon Sherbrooke, Québec, Canada, mars 201, p. 45

للمزيد من التوضيح يجب مراجعة المخطط الجماعي لتنمية مدينة أكادير، ص. 10.

3766 - للمزيد من الإطلاع يجب العودة الى ورشات إعداد المخطط الجماعي للتنمية بإقليمي قلعة السراغنة والصخور الرحامنة تحت شعار التخطيط الاستراتيجي التشاركي رافعة لجماعة الغد في أفق 2015 ، نظمت في 1 ابريل 2010 بتعاون مع وكالة التنمية الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمديرية العامة للجماعات المحلية.

3767 - التشخيص المجالي التشاركي لمدينة تافراوت بإقليم تيزنيت بمساهمة المديرية العامة للجماعات المحلية ووكالة التنمية المحلية بالمنطقة والمجلس الإقليمي، دجنبر 2010، ص. 13.

الإجراءات المتخذة على مستوى البرامج والمشاريع المهيكلية التي تعتمد عليها الجماعات الترابية في برامجها المتعلقة بالمحافظة على البيئة كجزء من السياسات القطاعية المعتمدة على الصعيد الوطني.

الفقرة الثانية: التخطيط الاستراتيجي كدعامة للتدبير الترابي

أولاً: الإطار المعرفي للتخطيط الاستراتيجي

أمام الأهمية الكبيرة التي يكتسبها التوقع والتخطيط في التدبير العمومي الحديث، فإن مدارس فقهية عديدة ونظريات أكاديمية ومعرفية انكبت على الموضوع، فقد ظهر المفهوم أولاً تحت اسم التدبير الاستراتيجي Management stratégique في سبعينات القرن الماضي، فيما يرجع الفضل إلى الأمريكي Igor ansoff في تطوير المفهوم إلى التخطيط الاستراتيجي Planification stratégique. ويعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه "رؤية استراتيجية لإعادة بناء معادلات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسلوكية تكشف على القدرات الذاتية للخلق والإبداع الكامنة في ذخيرة المجتمع في لحظة استنفار التحدي سعياً إلى كسب رهان المستقبل"، وتعرفه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بأنه "مقاربة تدعو إلى التفكير العميق في المستقبل، فهو يسمح بكشف حاجيات السكان الآتية والمستقبلية، كما أنه يمكن من التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث، فهو يحث على تكوين وتحديد رؤية مشتركة للمستقبل ويمكن في نفس الوقت من استكشاف الاستراتيجيات المناسبة من أجل الاستجابة لحاجيات السكان وتلبية متطلباتهم".³⁷⁶⁸

إن التخطيط كما يعرفه كونتز H.Koontz وجوتز billy goetz وهنري فايول H.FAYOL هو "التقرير المسبق لما يجب عمله؟ وكيف يتم؟ ومن الذي يقوم به؟" "التخطيط هو في الواقع عملية تنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد الكامل لمواجهته". "التخطيط هو اختيار في جوهره وتظهر الحاجة إليه عندما يتم العثور على البدائل من التصرفات الممكنة". انطلاقاً من التعاريف السابقة الذكر، يمكن القول بأن التخطيط يعتمد على عناصر أساسية وهي:

➔ التفكير المسبق لتنفيذ أي عمل أو نشاط مع تحديد دقيق وواضح لما يجب عمله، وكيف يتم ومتى، ومن المؤهل ليقوم به؟ وبعبارة أخرى "فالتخطيط يعتبر عملية متكاملة، إذ لا يكفي أن نعرف ماذا نفعّل؟ ولكن أيضاً يجب أن نعرف كيف نفعّل؟ متى؟ أين؟ ومن الذي سيقوم بالفعل؟"³⁷⁶⁹.

أما المفهوم الدقيق للتخطيط الاستراتيجي التشاركي فيتركز على التدبير وطريقة العمل والتواصل، هكذا يمكن القول بأنه "مقاربة لتحسين التواصل داخل الجماعة المحلية – وبالتالي على الصعيد الوطني – فهو يساهم بشكل منتظم في إخبار الشركاء والسكان حول الأهداف الاستراتيجية، وحول المشاريع الجارية وتتبعها وتقييمها. إن هذا التواصل من شأنه أن يحسن الفهم ويساعد على انخراط والتزام كل الأطراف المعنية.

"إن التخطيط الاستراتيجي التشاركي هو مقاربة تدعو إلى التفكير العميق في المستقبل، فهو يسمح بكشف حاجيات السكان الآتية والمستقبلية، كما أنه يمكن من التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث، وبذلك فهو يحث على تكوين وتحديد رؤية مشتركة للمستقبل ويمكن في نفس الوقت من استكشاف الاستراتيجيات المناسبة من أجل الاستجابة لحاجيات السكان وتلبية طموحاتهم"³⁷⁷⁰. وكما يعتبر التخطيط الاستراتيجي من الوسائل الرئيسية التي تدعم دور الجماعات الترابية على الصعيد الوطني، حيث ينطلق من تشخيص الحالة الراهنة لمجال معين ومحيطه الخارجي بناء على مجموعة من المعطيات والمعلومات يتم جمعها وتنظيمها وتحليلها

3768 - مولاي أحمد البوعزاوي: تحديث الإدارة الترابية بالمغرب نحو ترسيخ الديمقراطية وكسب رهان التنمية، سلسلة البحث الأكاديمي، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد التاسع، الطبعة الأولى 2015، ص 122.

3769 - المهدي بنمير، "التنظيم وأساليب العمل بالإدارة العمومية والرابية"، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، رقم 9، من إصدارات المنتدى الجهوي لتنمية الجماعات المحلية وهيأتها، سنة 2014، ص 41-10.

3770 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مكتب البيئة والبرامج الحضرية – الرباط وزارة الداخلية – المديرية العامة للجماعات الترابية مكتب الأبحاث تريا نكل (RTI) التخطيط الاستراتيجي التشاركي والميزنة المتعددة السنوات للاستثمارات: "دليل عملي للتخطيط الاستراتيجي التشاركي"، دجنبر 2002، ص 2.

بطريقة تشاركية، أخذا في ذلك بعين الاعتبار لما يصطلح عليه بالثوابت المجالية، وهي كل ما يتعلق بمؤهلات المجال الجغرافي والجيوستراتيجية والطبيعية والبشرية والثقافية وكذا المناخ السياسي، ثم يتجه نحو التعرف على أسباب اختلالات المجال لفهم الرهانات التي تترجم تطلعات مختلف مكوناته³⁷⁷¹.

ومن بين أنواع التخطيط نجد التخطيط الاستراتيجي، الذي هو في مفهومه الواسع عبارة عن "رؤية استراتيجية لإعادة بناء معادلات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسلوكية تكشف عن القدرات الذاتية للخلق والإبداع الكامنة في المجتمع في لحظة استنفار التحدي سعيا إلى كسب رهان المستقبل وتحقيق الغد الأفضل والمستقبل الرغيد والواعد بالإصلاح والتقدم، ثم فتح محاور المشاركة أمام العناصر والفعاليات والقوى الحية والواعية التواقفة إلى إعادة بناء المعادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية³⁷⁷².

إنه عقد شراكة اجتماعية يتفهم الظروف والمستجدات المحلية والخارجية وطبيعة المرحلة التاريخية ويدرك مقتضياتها، ويتجنب تهميش أية فئة أو شريحة اجتماعية أو أقلية سياسية وحزبية، بل يسعى إلى دعم وتنمية الأطراف الاجتماعية الضعيفة والمهمشة والمقصية من الاندماج في محيط الشغل والتشغيل والعطاء وفي فضاء الإنتاج والنماء في ظل وعي مسبق بضرورة تناسب المؤهلات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

ثانيا: المبادئ الموجهة لعملية التخطيط

ومن بين مبادئ التخطيط التي يسترشد بها حيث تعتبر من الأسس التي يتم مراعاتها عند كل عملية تخطيط.

1- مبدأ الواقعية: والذي يعني به في مجال التخطيط أن تكون الخطة موضوعة على أسس علمية سليمة مركزة على تقدير الإمكانات والموارد المتاحة وليس المحتملة تقديرا دقيقا، مع إبراز الاحتياجات الحقيقية اللازمة، ثم القيام بموازنة بين الإمكانات والاحتياجات، وبعد ذلك تحديد الأهداف بالنظر إلى حجم الاحتياجات³⁷⁷³.

2- مبدأ المرونة: قد تقع أمور لم تكن في حساب واضعي التخطيط، مما يضطر معه في هذه الحالة إجراء تعديلات على الخطة وتطويرها بما يتناسب مع هذه الظروف المستجدة.

إن هذا المبدأ أشار إليه رائد العملية الإدارية، المهندس الفرنسي، هنري فايول في كتابه "l'unité de programme" الذي يتحدث عن الإدارة الصناعية والعامة، حيث يقول: "ينبغي أن يكون البرنامج على درجة من المرونة تسمح بإدخال التعديلات التي ترى من المفيد إدخالها تحت ضغط الأحداث أو لأي سبب من الأسباب الأخرى".

3- مبدأ الإلزامية: ويعني ذلك الالتزام بأهداف الخطة واحترام ما نصت عليه من اليات ومساطر لتنفيذ الأهداف المسطرة بحيث يعتبر كل إجراء مغل بأحكام المخطط عملا غير مشروع. إن هذا المبدأ له علاقة وطيدة بالصرامة والالتزام، وهما صفتان أساسيتان لبلوغ الأهداف لأن بدونهما يحدث التراخي والإهمال واللامبالاة في التنفيذ وعدم إنجاز الأهداف في الموعد المحدد وبالشكل الذي تم تسطيره في المخطط. مع استشراف البدائل الممكنة.

3771 - عز العرب العناني: الجهوية المتقدمة بين متطلبات بناء المشروع الترابي المندمج ومقومات التماسك الاجتماعي القوي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 115/ مارس-أبريل 2014، ص 164.

3772 - الكثيري مصطفى، "تأملات في التغيير والإصلاح"، مطبعة دار النشر المغربية، 2010، ص 213.

3773 - ZAHARAN EL KHANSSAE et AMEUR MIMOUN: « La planification stratégique », exposé, master spécialise: ingénierie du travail social, université mohamed 1^{er}, faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Oujda, 2011-2012, p 2-3.

4- مبدأ المراقبة: إن تنفيذ المخطط يجب أن يصاحبه تتبع لمراحل التنفيذ كإجراء رقابي مصاحب لسير الأشغال، ولكي يتضح للمسؤولين بشكل لا يدع مجالا للشك في مدى نجاح تنفيذ كل مرحلة من مراحل المخطط، والتحقق مما إذا كانت الموارد المعتمدة للتنفيذ كافية أم وقع فيها عجز³⁷⁷⁴.

إن المراقبة تبين مدى كفاءة الفريق الساهر على تنفيذ المخطط، وتتجلى أهمية المراقبة بصورة جلية في حالة حدوث ظروف طارئة لم تكن في الحسبان، مما يتطلب معه التدخل لإنقاذ الموقف قبل فوات الأوان، وذلك بتعديل المخطط أو تغييره بما يناسب الظروف المستجدة.

5- مبدأ الشمولية: ويقصد به أن يكون المخطط شاملا لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية والعمرانية التي تشكل فيما بينها وحدة مترابطة وظيفيا مع الاهتمام بالمجال الحضري والقروي على السواء، دون إقصاء مجال على حساب مجال آخر حفاظا على التوازن الجغرافي في العملية التنموية.

كما أن مبدأ الشمولية له علاقة وطيدة بالعدل وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع في الحصول على سكن ملائم وشغل يحافظ على ماء الوجه، وعلى خدمات صحية تعطي الإحساس بالأدوية وأخرى إدارية تقدمها الإدارات المعنية.

6 - مبدأ تحديد الأجل الزمنية اللازمة لتنفيذ المخطط: ونظرا لأن المخطط يرتبط بأجل محدد لتنفيذه، وهو الذي يعطي معنى للمخطط، فهناك مثلا مخطط بعيد المدى كمخطط توجيه التهيئة العمرانية الذي يصل إلى 25 سنة، وتصميم التهيئة الذي يصل إلى 10 سنوات، وهناك تصميم التنطيق الذي يعتبر مرحلة انتقالية بين مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة³⁷⁷⁵.

التخطيط الاستراتيجي هو وسيلة اتخاذ قرار منظم يركز على أهم القضايا وكيفية حلها. التخطيط الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد المحلي يقوم على الإجابة على الأربع أسئلة أساسية:

- دراسة الموقف الحالي: عند البدء يجب الإجابة على السؤال: أين نحن؟ للإجابة يتم تحديد المعنيين بالأمر وكيفية التعاون ومجتمعين يتم تحليل الموقف.
- تحديد الغاية: بعد التعرف على الموقف الحالي يتم الإجابة على السؤال: أين نريد أن نكون؟ للإجابة يتم تحديد الرؤية المستقبلية وترجمتها إلى الأهداف.
- تحديد الوسائل: بعد تحديد المستقبل المنشود يتم الإجابة على السؤال: كيف يمكننا الوصول هناك؟ للإجابة طرح الأنشطة وتقييم البدائل وإعداد خطة العمل التفصيلية وتقنين الاستراتيجية ثم تنفيذ الخطة.
- مراجعة الموقف: منذ البدء وخاصة عند التنفيذ، يجب التساؤل ما إذا كنا قد وصلنا؟ وللإجابة يجب تحديد آلية تضمن التساؤل أولا، ثم الاتفاق على آليات التتبع والتقييم وعلى ضوءهم يتم التعديل أو تغيير المسار إن لزم الأمر³⁷⁷⁶.

المحور الثاني: الآليات الحديثة للتدبير الترابي وضمان تنافسية المجال

الفقرة الأولى: دور الآليات الوظيفية للتدبير الترابي في تعزيز تنافسية المجال

أولا: استشراف التراب

ويقصد به "استشراف المستقبل المأمول الممكن للمجال الترابي، أخذا بعين الاعتبار إمكانياته وإكراهاته الأنية الحركية والواجب القيام بها في التراب، وفي محيطه على مختلف الأصعدة المجالية ورهانات التنمية المترتبة عنها"، إن الاستشراف ليس فقط توقعا

3774 - عبد العالي ماكوري، "التخطيط بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية"، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، سنة 2006-2007، ص 270.

3775 - عبد الله أسرموح، الصعوبات التي تواجه التخطيط العمراني في المغرب"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2003-2004، ص 9.

3776 - سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020، ص 104.

مبنيا على فحص الميولات والتغيرات الملاحظة في الماضي وليس برمجة سياسات الإعداد التي لها علاقة بالتخطيط الاقتصادي ولا بعلم المستقبل. ومن هذا المنطلق فالاستشراف يتميز عن التخطيط بكونه لا يحدد بشكل مسبق، ولكنه يوضع من أجل تحديد مختلف السيناريوهات الممكنة استغلالها، وإعطاء تصورات حول الانتقال نحو التغيرات والتحول، وأيضا إن الاستشراف الترابي يعتمد على التحليل، الذي يعمل على تحقيق إشعاع تنموي للتراب في المستقبل 3777.

ويهدف الاستشراف الترابي إلى استكشاف المستقبل المأمول والممكن لتراب ما آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات والاكراهات الحالية وكذا الديناميات العامة في التراب وفي محيطه على مختلف المستويات المجالية ورهانات التنمية الناجمة عنه، وبالتالي يمثل أداة بواسطتها يمكن تصور مستقبل الحيز الترابي عن طريق الوقوف على ماضي الحيز الترابي وفهم الحاضر للوصول للمستقبل كما يمكن الاستشراف من طرح استراتيجيات وقائية لحماية المشروع الترابي مستقبلا.

واستشراف التراب يتميز ببعد النظر، والنظرة المغايرة والواسعة والجماعية، وبالتحليل العميق والأخذ بالمخاطر، بالإضافة إلى التفكير الإنساني

ولهذا تفعيل الاستشراف الترابي ضروري لثلاث أسباب:

- السبب الأول: من أجل التحرك بشكل إيجابي على مستوى ميكانيزمات أخذ القرار خلال المدى البعيد والقريب وذلك بالاعتماد على رؤية مستقبلية لتنظيم وتنمية التراب، الاستشراف الترابي يعتمد في الواقع على مبدأ أن المستقبل غير مدون، بل يجب بناؤه وتشيينه، إنه عمل جماعي.
- السبب الثاني: تمكين المتدخلين أو الفاعلين من تموقع أفضل لتراتبهم داخل مفهوم الانفتاح والمنافسة، وذلك عن طريق تحديد واختيار محرك التنمية القائم على الموارد الخاصة بالتراب.
- السبب الثالث: تمكين التراب من استراتيجية للتنمية على المدى البعيد والتي تمكن من تكوين رؤية واضحة لطموحاتهم وللأفق المحدد، كما تمكنهم من محركات التنمية الترابية والأولويات المنجزة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ثانيا: التسويق الترابي:

هو "نهج يهدف إلى تحسين الحصة السوقية من تراب معين من خلال التدفقات الدولية للاستثمار أو المهارات"، وبالتالي فهو "مجموع الأنشطة التي يقوم بها الخواص أو الجماعات نفسها بغاية توسيع شبكة الوحدات الاقتصادية المتواجدة بالجماعة عبر جلب أنشطة اقتصادية جديدة" ويعرف بأنه "منهجية تديرية حديثة لجلب المقاولات لتراب الجماعة وكذا تسهيل أنشطة المقاولات وتسويق صورة جيدة عن الجماعة المعنية بالأمر سواء كانت جماعة حضرية أو قروية، وهو يساعد على وضع استراتيجية تنموية وتشكيل شخصية اقتصادية للجماعة".

كما يمكن كذلك أن نعرف التسويق الترابي بأنه "تلك الإرادة الموجودة عند تنظيم ترابي معين (الجماعة الترابية، العمالة والاقليم، الجهة...) من أجل توجيه التنمية لحاجيات السكان، الفاعلين الاقتصاديين ثم السياح. ليشكل بذلك التجسيد الجغرافي للعوامة وليبرالية الاقتصاد العالمي، من خلال كونه يدعو إلى اعتماد مفاهيم السوق المعمول بها لبيع المنتج الاستهلاكي، مما يفرض على الجماعات الترابية أن تتعامل مع تراتبها كمنتوج يحتاج إلى تسويق لدى المستثمرين من خلال إبراز خصائصه والإمكانيات التي يتيحها لكونه يشكل الفضاء الأكثر اندماجية للمستويات الموضوعية والإنسانية والاجتماعية وأصبح يشكل كذلك الإطار الأكثر إجرائية لتنفيذ السياسات العمومية ومتابعتها سواء تعلق الأمر بالمجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، الأمر يفرض على الجماعات إعطاء صورة تتسم بجودة التراب وذلك باستغلال خصوصياتها الثقافية والجغرافية وكذا المؤهلات البشرية والاقتصادية، التي تجعل منها قطبا سياحيا أو فلاحيا أو صناعيا.

3777 - بلال الركراكي، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب، مطبعة الأمنية الرباط، طبعة 2021، ص 184.

كما ينظر للتسويق الترابي باعتباره المجهود المبذول لإضفاء قيمة أكبر على المجال، في الأسواق التنافسية للتأثير في سلوك المستثمرين عن طريق تقديم عرض تظهر قيمته أفضل من تلك المقدمة من طرف المنافسين الآخرين. فهو بذلك يهتم بشكل أساسي بوضعية ومكانة المنتج أو الخدمة في نطاق استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار وضعية المنافسين والشركاء³⁷⁷⁸.

• التوظيف التنموي للتسويق الترابي:

من أجل نجاح استراتيجية التسويق الترابي وضمان تنافسية المجال تتطلب مجموعة من الشروط الموضوعية التي توفر محيطا لمقاولة، وترتكز بالأساس على امتيازات جبائية تحفيزية وقوانين استثمارية مشجعة وبنيات للاستقبال والتي من شأنها أن تقنع المنشآت الإنتاجية المتواجدة به بالاستمرار في ممارسة نشاطها عليه وإغراء غيرها باختياره كمركز لاستيطانها. ولذلك يجب على الجماعات الترابية من أجل بناء نموذج تنموي ترابي قوي، أن تراهن على آلية التسويق الترابي كسلسلة من الإجراءات العملية إلى إبراز المعالم القوية للتراب لتحقيق تنميته، وإعطاء صورة إيجابية عن مكوناته والارتقاء به من رقعة مجالية إلى فضاء للتفاعلات، وإيواء السياسات التنموية التي تصبوا إليها كل التوجهات والأوراش الإصلاحية، وما يفرضه ذلك من ضرورات إشراك الفاعلين والمعنيين بالأمر والمستويات الترابية، وأبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون، والإكثار من فرص الإصغاء وتبادل الآراء واستعمال أفضل للموارد، علاوة على مساهمة التسويق الترابي في رسم ملامح السياسات العمومية قصد تحقيق النموذج التنموي المنشود³⁷⁷⁹.

ثالثا: الذكاء الترابي

يمكن تعريف الذكاء الترابي بأنه "منظومة من المعلومات والمعطيات المستخدمة من طرف الفاعلين الترابيين، لتعبئة تلك المعطيات وتحويلها إلى طاقات من أجل خلق المشاريع داخل التراب"، كما يمكن تعريفه بأنه "مجموعة المعارف المتعددة التخصصات التي تسهم في فهم بنيات وديناميات المجالات من جهة، ومن جهة ثانية جمع المعلومات الخاصة بالمنافسين وتحليلها، ومن جهة أخرى باستعماله آلية يوظفها المتدخلون الترابيون، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة أساسا في النجاعة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، مع إشراك مختلف المتدخلين عموميين وخواصا³⁷⁸⁰.

إن الذكاء الترابي والتسويق الترابي آليتين مرتبطتين ومهمتين لتموقع أفضل للمجال الترابي، حيث يندرج التسويق الترابي في إطار الرؤية الإستراتيجية للمجالس المنتخبة من خلال قياس درجة الجاذبية الترابية في إطار المجال الجغرافي الخاضع لها وتبعا للخصوصيات التي يتمتع بها المجال. ويطمح الذكاء الترابي إلى إطلاق دينامية للتنمية المستدامة على المستوى الترابي عامة، وعلى المستوى الجهوي بصفة خاصة، تقوم على الجمع بين أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية والتفاعل بين المعرفة والعمل، وتقاسم المعلومات والتشاور أثناء بلورة المشاريع والتعاون في القيام بالأعمال وفي تقييم نتائجها بين مختلف الفاعلين، من عموميين وخواص من أجل فهم الرهانات الترابية فهما يتيح إطلاق تنمية مجالية مستدامة³⁷⁸¹.

الذكاء الترابي كمرجعية تديرية: وهكذا نصل إلى قناعة فكرية كون الذكاء الترابي مرجعية تديرية إصلحية تخرج القائمين على الشأن الترابي من ذلك التعامل النمطي مع الصلاحيات القانونية والتسيير الإداري الروتيني للمهام، إلى فضاء أرحب للفعل الترابي بمحددات التجانس الترابي، والالتقائية الترابية للسياسات، المشروع الترابي المحدد لأليات التخطيط والتدبير المجالي، للغة الفكرة والرقم المحددة للبرامج الإنمائية، لتوسيع قاعدة التشاور العمومي لتدبير الحيز الترابي بطبقة أكثر ديمقراطية لا تقف عند لحظة

3778 - نجيب المصمودي، الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، سلسلة الحكامة الترابية ودراسات السياسات، العدد الأول الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 16.

3779 - سعيد شكاك، نحو تسويق ترابي لتحقيق التنمية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 147، يوليو-غشت 2019، ص 120.

3780 - عبد الواحد الشيكور، إبراهيم الانصاري، الذكاء الترابي، محاولة في الشق الاصطلاحي والبعد العملي، مجلة الإنسان والمجال والتنمية، العدد الثاني، شتنبر 2019، ص 73.

3781 - لبنى الوزاني الشاهدي، الذكاء الترابي رافعة للتنمية الجهوية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، تخصص القانون العام الداخلي والتحول المؤسساتية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية 2018-2019، ص 12.

الانتخابات الموسمية، بل تشرك كل الفاعلين الترابيين المؤسسين (الدولة وباقي الجماعات الترابية)، ثم الشركاء المحتملين، أي القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني، وعلى رأسهم الساكنة المحلية في مسلسل القرار العمومي عبر أعمال مقومات الديمقراطية التشاركية من جهة، والاحتكام لثقافة التدبير الاستراتيجي عبر تملك أدوات الذكاء الترابي من جهة أخرى، بهذه المرجعية من التدبير يمكننا خوض رهانات التعقيد الترابي الذي نعيشه اليوم³⁷⁸².

رابعا: التراب كنظام سوسيوثقافي:

التراب بهذا المعنى نظام سوسيو ثقافي يشمل تاريخ وثقافة وذاكرة المجموعة الإنسانية التي تسكنه³⁷⁸³، ومجال لإعادة سياسات ترابية عمومية متمحورة حول مشروع تنموي مشترك يستهدف تامين الموارد المحلية بالتعاون والتشارك بين مختلف الفاعلين المركزيين والمحليين.

ومن الناحية القانونية يعتبر التراب بمثابة نظام سياسي وإداري، فهو يشكل جزءا أساسيا في كينونة الدولة لذلك تسعى دوما لاحتوائه والحفاظ على خضوعه لها، باعتباره الإطار الأمثل الذي يمكنها من نشر سلطتها وتثبيت شروط شرعيتها³⁷⁸⁴، ويعطيها فرصة فرض إرادتها على المجتمع، إذ بدون تراب لا مجال لممارسة سلطات الدولة واختصاصاتها، فهو عنصر موضوعي أساسي في تشكيلها وتكوينها وفي تحديد وظائفها ومسؤولياتها³⁷⁸⁵.

إن التراب ليس كيانا مستقلا بل أداة للهيمنة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذلك فالتنمية الترابية تندرج في إطار رهانات جديدة لتجديد أنماط تدبير التراب بما يضمن استقراره واندماجه في استراتيجياتها، وتنمية موارده وتأمين إمكانياته بما يخدم الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن التدبير الديمقراطي للتنمية الترابية لا يخدم فقط رهان إعداد وتنفيذ سياسات ترابية منسجمة، بل بالإضافة إلى ذلك فهو يساهم بشكل أوسع في تطوير صيغ التدبير العمومي ككل.

الفقرة الثانية: المشروع الترابي كنمط جديد للتدبير الترابي

أولا: تعريف المشروع الترابي:

يعتبر المشروع الترابي عمل محدد في الزمان والمجال، يتولد من فكرة في سياق خاص من أجل بلوغ هدف معين ويفترض تحسين الوضعية الحالية، وهو مسلسل دينامي يتأسس على مقاربة تشاركية توحد بين الفاعلين بغية تامين الإمكانيات من أجل الاستجابة للرهانات الترابية. ومن هنا فإن المقاربة الترابية ليست بتمرين دكائي، وممارستها لا يكون لها معنى إلا في إطار ينبنى على المشروع الترابي الذي يحدد هدف جماعي لجميع الفاعلين بالنسبة إلى مستقبل ترابهم³⁷⁸⁶. وبالتالي فالمشروع الترابي نتيجة لدمج كلمتين أو مصطلحين الأول هو "المشروع" والذي نعني به التصور أو الإسقاط الذي نريد تحقيقه في المستقبل والثاني هو "الحيز الترابي" أو التراب والذي يوافق مجال معاش ومملوك من طرف الساكنة.

ثانيا: أهداف واليات التدبير عن طريق المشروع الترابي

لقد شكل التدبير عن طريق المشاريع المتداول في مجال المفاوضة، خلال السنوات الأخيرة المجال المفضل داخل الخدمة العمومية بشكل عام، وفي الإطار التطبيقي لتسيير الجماعات المحلية / الترابية بشكل خاص.

3782 - أحمد حضرائي، الذكاء الترابي والجماعات الترابية أي رهانات؟، منشورات مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية، الطبعة الأولى، 2018، ص 28.

3783 - Faraj Adil: « La gestuon entrepreneuriale du secteur public: pour une nouvelle approche managériale », série des publications de la revue de droit marocain n° 2, librairie Darussalam. Rabat, 2015, p : 119.

3784 - Patrice Duran: « Penser l'action publique », LGDJ, coll. « droit et société », 2010, p: 89.

3785 - Philippe Ardan Bertrand Mathie: « Droit constitutionnel et institutions politiques », Eds LGDJ-Lextenso, 2009, p: 19.

3786 - محمد المولودي، محمد حشنان، التنمية الترابية البديل الواعد لبناء الجبهة بالمغرب "الجبهة المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس سنة 2014، ص 81.

التدبير عن طريق المشاريع كما تم تعريفه من طرف مواصفات ISO الخاص بالجودة، "عملية فريدة تتضمن مجموعة من الأنشطة المتناسقة والمضبوطة التي تشمل تواريخ البداية والنهاية، وتعمل من أجل الوصول إلى هدف منسجم/ متطابق مع متطلبات خاصة كإكراهات الزمن والتكلفة والموارد". 3787

إن التنمية من خلال التدبير عن طريق المشاريع جاءت لتجيب عن التداخل الحاصل في الاختصاصات والتعقيد المترتب عن غياب الشفافية التي تطبع التسيير العمومي المتبادل؛ فهذه الخطوة تمكن من توضيح المسؤوليات داخل سياق السياسات الترابية. وفي هذا الاتجاه يمكن أن يلعب التدبير عن طريق المشروع دورا هاما كخطوة لتغيير طريقة التسيير المحلي، وكوسيلة لتسهيل المرور من إدارة الوسائل إلى تدبير ترابي عمومي.

عمليا، يمكن المرور من نظام التسيير البيروقراطي للجماعة إلى نظام التدبير العمومي الترابي، الذي له انعكاسات بشكل انسيابي على أسلوب التنظيم وعلى الدور المنوط بالأطر والأعوان، وكذلك على مستوى مفهوم مردودية الجماعة كهيئة؛ فالجماعة يمكن أن تستفيد من هذه العملية على المدى البعيد.

على هذا الأساس، فإن احتواء السياسات الترابية يجب أن يمر بشكل إجباري عن طريق نموذج جديد للتنظيم والتوظيف للتراب الذي يجب أن يحدث تحولا نحو استقلالية متزايدة ومسؤولية مبرحة لمجموعة الفاعلين العموميين وتحفيز مسؤول مختلف الفاعلين الترابيين وذلك في إطار وضع برامج إنمائية للتراب 3788.

إن التدبير عن طريق المشاريع أصبح خطوة على درجة عالية من الأهمية، من أجل معالجة الأمراض التي يعاني منها الفعل العمومي، انطلاقا من هذا التصور فالتراب ليس فقط مجالا ماديا يتوفر على ممتلكات موضوعية ولكنه فضاء معيشي لاستثمار القيم الوجدانية العاطفية الموروثة من الماضي؛ إنه مرتبط للمشاريع وضامن للمستقبل 3789.

لقد أدت المقاربة القطاعية بحيث تنجز كل المصالح الوزارية استراتيجية خاصة بها بدون مساعدة وزارة أخرى إلى تكريس التسيير القطاعي المتمركز للتنمية، ففي ظل هذه المقاربة تحدد الأولويات الوطنية انطلاقا من المركز.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود المكثف للدولة سواء على مستوى تحديد الاختيارات أو على مستوى تمويل المشاريع ترتب عنه ثلاث نتائج 3790:

- ✓ عدم إشراك الفاعلين الجهويين والمحليين في وضع وإنجاز وتتبع وتقييم الاختيارات.
- ✓ غياب تنسيق التدخلات العمومية على المستوى المحلي والجهوي وهذا ما يترجمه النقص الحاصل في مجال عقلنة واستعمال الموارد العمومية.
- ✓ ضعف المردودية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية للاستثمار منذ بداية الثمانينات.

لقد تغير مناخ الاستثمار، وكان على المغرب أن يتجه بالضرورة إلى نموذج للتنمية حيث تبنى الاستراتيجيات على مستوى تحت وطني؛ فالاستراتيجيات ستكون موجهة إلى تناسق وتقييم الموارد الخاصة بكل تراب، مع إشراك جميع الفاعلين الجهويين والمحليين في مشاريع مشتركة تسمى مشاريع التنمية الترابية.

3787 -(H). SERGE: "Le management public: élément de stratégie d'organisations d'anticipation, d'animation et de pilotage des collectivités territoriales", édition Papyrus, Février 2002, p: 250.

3788-A). SEDJARI: "La recomposition institutionnelle des territoires au Maroc," in aménagement du territoire et développement durable: quelle intermédiation?, édition l'harmattan, GRETE, 1999, p: 17.

3789 -(M). CASTEIGTS: "Le management territoriale stratégique", in gouvernance et conduite de l'action public, édition l'harmattan, GRETE, 2003, p:297.

3790 -(A). FEJAL: "Régionalisation et développement territoriale", REMAPP, N°6, Automne, 2010, p: 32.

إن الخطوة الترابية ليست تمرينا ثقافيا، إن تطبيقها لا يكون له معنى، إلا من خلال وصولها إلى مشروع ترابي يجسد الطموح الجماعي للفاعلين من أجل مستقبل ترابهم³⁷⁹¹. كذلك، فإن الخطوة الترابية تتقاطع مع تصميم تقليدي للتخطيط حيث نجد أن جل المشاريع يتم إقرارها وإنجازها من طرف الإدارات المركزية من غير استشارة مسبقة مع الساكنة أو الفاعلين في المجال الترابي حيث يطبق المشروع الترابي.

يعتمد المشروع الترابي على تقسيم الموارد الخاصة بالتراب؛ فهو مشروع موزع ومقسم على الفاعلين، هذا التوزيع أو التقسيم يعمل عن طريق إدماج هؤلاء الفاعلين أو المتدخلين في عملية بلورة المشروع عبر الخطوات التالية:

- ✓ التشخيص التشاركي.
- ✓ تعريف الاستراتيجية.
- ✓ الإنجاز.
- ✓ التتبع.
- ✓ التقييم.

وفي مشاريع التنمية الترابية يمكن أن نميز بين مرحلتين:

- ✓ المرحلة الأولى: وهي مرحلة الوعي التدريجي بوجود مشكل وبضرورة حله عند مستوى ترابي معين، وذلك بالتعاون مع بعض الفاعلين الذين يتم اختيارهم.
- ✓ المرحلة الثانية وخلالها يجلس مختلف الفاعلين حول مائدة ويهيئون جميعهم تصورا مشتركا وممكنا للمشروع، ثم ينتقلون إلى انجازه بالتدرج.

على هذا الأساس فإن المشروع الترابي يتأسس على مقاربة عرضائية "transversale" للتنمية، الأمر الذي يقتضي تنسيق الأهداف والانتظارات وتدخلات الفاعلين؛ وهذا يمر بالضرورة عبر التعاقد الذي يتحدد عبره توزيع الأدوار والالتزامات، بالإضافة إلى ذلك. فالمشروع الترابي هو مشروع شامل يقوم على تعبئة "mobilisation" مختلف مكونات حقل التنمية³⁷⁹².

استنادا على ما سبق، يمكن القول أن التدبير عن طريق مشاريع التنمية الترابية، يهدف إلى البحث عن أفضل تدبير عمومي ترابي في مفهومه الواسع، أي عن علاقات أكثر مثانة بين مختلف مكونات حقل التنمية - بين المجتمع المدني والهيكل السياسية والإدارية مما يتطلب من المكلفين بتنفيذ المشروع الترابي، معرفة كبيرة بسير المجتمع الذي يتدخلون فيه والتوفر على مقدرة التعبئة حول مشروعهم الترابي.

بالإضافة إلى ذلك فالمشروع الترابي هو مشروع استراتيجي لأنه مرتبط بأهداف يجب تحقيقها على المدى البعيد؛ كما أنه يتضمن برامج في المدى المتوسط (ثلاث سنوات مثلا) وعمليات يجب إنجازها على المدى القصير.

لائحة المراجع

- أحمد حضرائي، الذكاء الترابي والجماعات الترابية أي رهانات؟، منشورات مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية، الطبعة الأولى، 2018.
- بلال الركراكي، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب، مطبعة الأمانة الرباط، طبعة 2021.
- التشخيص المجالي التشاركي لمدينة تافراوت بإقليم تيزنيت بمساهمة المديرية العامة للجماعات المحلية ووكالة التنمية المحلية بالمنطقة والمجلس الإقليمي، دجنبر 2010.

³⁷⁹¹ -Voir (C). COURIET, 2001, "territoires, et région: les grands oubliés du développement économique", Ed, l'harmattan, REMAPP, N°6, 2010, p: 36.

³⁷⁹² -(A). FEJAL: op cit, pp: 36-27.

- جواد عواطف، دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية، أكدال، السنة الجامعية، 2007-2008.
- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020.
- سعيد شكاك، نحو تسويق ترابي لتحقيق التنمية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 147، يوليو-غشت 2019.
- سمية المساعدي، صناعة القرار المحلي بين رهان الحكامة المحلية وإكراهات التنمية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلطات السنة الجامعية 2007-2008.
- عبد العالي ماكوري، "التخطيط بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية"، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، سنة 2006-2007.
- عبد الله أسرموح، الصعوبات التي تواجه التخطيط العمراني في المغرب"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2003-2004.
- عبد الله شنفر، الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة (مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 19، السنة 2001).
- عبد الواحد الشيكري، إبراهيم الانصاري، الذكاء الترابي، محاولة في الشق الاصطلاحي والبعد العملي، مجلة الإنسان والمجال والتنمية، العدد الثاني، شتنبر 2019.
- عز العرب العناني: الجهوية المتقدمة بين متطلبات بناء المشروع الترابي المندمج ومقومات التماسك الاجتماعي القوي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 115 / مارس-أبريل 2014.
- الكثيري مصطفى، "تأملات في التغيير والإصلاح"، مطبعة دار النشر المغربية، 2010.
- لبنى الوزاني الشاهدي، الذكاء الترابي رافعة للتنمية الجهوية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، تخصص القانون العام الداخلي والتحويلات المؤسسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية 2018-2019.
- مجلة جغرافية المغرب المرجع على الموقع التالي: www.tanmia.ma.com
- محمد السطحي، التشخيص الترابي للمجال، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 140، ماي-يونيو 2018.
- محمد المولودي، محمد حنشان، التنمية الترابية البديل الواعد لبناء الجهوية بالمغرب "الجهوية المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس سنة 2014.
- المخطط الجماعي لتنمية مدينة أكادير.
- المخطط الجماعي للتنمية بإقليمي قلعة السراغنة والصخور الرحامنة تحت شعار التخطيط الاستراتيجي التشاركي رافعة لجماعة الغد في أفق 2015، نظمت في 1 أبريل 2010 بتعاون مع وكالة التنمية الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمديرية العامة للجماعات المحلية.
- المخطط الجماعي للجماعة الحضرية المدينة تطوان المخطط الحضري، ديسمبر 2009.
- مصطفى الناصر وتنين مقال حول فن البحث العلمي منشور على الموقع WW.Veecos.Net
- المهدي بنمير، "التنظيم وأساليب العمل بالإدارة العمومية والترابية"، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، رقم 9، من إصدارات المنتدى الجهوي لتنمية الجماعات المحلية وهيئتها، سنة 2014.

- مولاي أحمد البوعزاوي: تحديث الإدارة الترابية بالمغرب نحو ترسيخ الديمقراطية وكسب رهان التنمية، سلسلة البحث الأكاديمي، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد التاسع، الطبعة الأولى 2015.
- نجيب المصمودي، الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، سلسلة الحكامة الترابية ودراسات السياسات، العدد الأول الطبعة الأولى، سنة 2014.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مكتب البيئة والبرامج الحضرية – الرباط وزارة الداخلية – المديرية العامة للجماعات الترابية مكتب الأبحاث ترابيا نكل (RTI) التخطيط الاستراتيجي التشاركي والميزنة المتعددة السنوات للاستثمارات: "دليل عملي للتخطيط الاستراتيجي التشاركي"، دجنبر 2002.
- N°6, Automne, 2010, (A). FEJJAL: "Régionalisation et développement territoriale", REMAPP
- (C). COURIET, 2001, "territoires, et région: les grands oubliés du développement économique", Ed, l'harmattan, REMAPP, N°6, 2010.
- (H). SERGE: "Le management public: élément de stratégie d'organisations d'anticipation, d'animation et de pilotage des collectivités territoriales", édition Papyrus, Février 2002
- (M). CASTEIGTS: "Le management territoriale stratégique", in gouvernance et conduite de l'action public, édition l'harmattan, GRET, 2003
- A).SEDJARI: "La recomposition institutionnelle des territoires au Maroc," in aménagement du territoire et développement durable: quelle intermédiation?", édition l'harmattan, GRET, 1999
- Alexandre Provost. Méthodologiques pour la réalisation de diagnostique territoriaux au Qurher (Centre universitaire de forntation en environnement. Université de Sherbrooke). Sous la direction de René Rochon Sherbrooke, Québec, Canada, mars 2011.
- pour une nouvelle approche managériale », : « La gestuon entrepreneuriale du secteur public:Faraj Adil série des publicatuons de la revue de droit marocain n° 2, librairie Darussalam. Rabat, 2015.
- « Penser l'action publique », LGDJ, coll. «droit et société », 2010.:Patrice Duran
- « Droit constitutionnel et institutions politiques », Eds LGDJ-Lextenso, :Philippe Ardan Bertrand Mathie 2009.
- Projet de gouvernance locale au Maroc diagnostic territorial participatif de la Commune Rurale d'Ahlaf, (Province de Bas Slimane), version provisoire, février 2008, avec la participation de USAID,
- : « La planification stratégiuque », exposé, master spécialise:ZAHARAN EL KHANSSAE et AMEUR MIMOUN ingénierie du travail social, université mohamed 1^{er}, faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Oujda, 2011-2012.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمقنوج.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان : أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان
1241	الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع